

PCT/WG/9/17

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 11 أبريل 2016

معاهدة التعاون بشأن البراءات الفريق العامل

الدورة التاسعة

جنيف، من 17 إلى 20 مايو 2016

الخدمات الشبكية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

ملخص

1. لقد أسهمت الخدمات الشبكية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (الخدمات الشبكية للمعاهدة) في وضع وإتاحة أدوات جديدة ومحسنة للاستخدام من قبل المودعين ومكاتب تسلم الطلبات والإدارات الدولية والمكاتب المعيّنة. ولا تقتصر التحسينات على الوظائف الخاصة بتصفح آحاد الطلبات ومعالجتها، بل تشمل أيضا الوظائف المتعلقة برصد تدفق الطلبات الدولية للمساعدة على إدارة تدفق العمل بفعالية وتحديد المشاكل المحتملة في مراحل مبكرة.
2. وفضلا عن الوظائف، ستشمل أبرز التطورات في هذا العام إصدارا مكرّسا لقابلية استعمال الخدمات القائمة على برنامج التصفح، سيُدْرَج خاصية جديدة "للشكل وطريقة العرض" وأنظمة محسنة لإدارة النفاذ. وستمكن الخدمات المتاحة باستعمال النظام الجديد لإدارة النفاذ أيضا من استحداث ونشر خدمات آمنة جديدة وأكثر فعالية للإحالة بين الآلات.
3. وفيما يلي الأولويات القصيرة الأجل بالنسبة للمكاتب الوطنية بصفتها مكاتب لتسليم الطلبات أو إدارات دولية:
"1" ضمان تمكن المودعين من تحميل وثائق لفائدة المكتب؛ "2" وضمان توافر الوثائق الرئيسية الصادرة عن المكتب على الإنترنت؛ "3" وتقييم أو بدء استخدام نظام نسخة البحث الإلكترونية (eSearchCopy) كأداة لإحالة نسخ البحث بنسق إلكتروني متساوق بين المكتب وأي مكتب آخر بصفته مكاتب لتسليم الطلبات أو إدارة للبحث دولي.
4. ولن يبدأ نفاذ التعديلات المدخلة على القاعدة 95، والتي تشترط من المكاتب المعيّنة توفير معلومات عن حالات دخول المرحلة الوطنية والمنشورات وحالات منح الحماية، قبل 1 يوليو 2017، ولكن يُلتَمَس من المكاتب ضمان توفير كل

المعلومات المطلوبة في أقرب فرصة ممكنة بدلا من انتظار آخر لحظة. ويتيح المكتب الدولي أنظمة لمساعدة المكاتب على القيام بذلك، ومساعدتها أيضا على استخراج الوثائق والبيانات اللازمة للمعالجة في المرحلة الوطنية.

5. والفريق العامل مدعو إلى النظر في الكيفية التي يمكن بها للمودعين والمكاتب تحسين استخدام الأدوات المتاحة وفي تحديد التطويرات الإضافية المستحسن إدخالها على الخدمات الشبكية من أجل توفير خدمة عالية الجودة للمودعين والمكاتب المعينة والغير بتكلفة إجمالية أقل.

الوضع الراهن لخدمات نظام المعاهدة الإلكتروني (ePCT) القائمة على برنامج التصفح

6. يسعى نظام ePCT، الذي لا يشمل الخدمات القائمة على برنامج التصفح فحسب بل كذلك خدمات من قبيل نسخة البحث الإلكترونية (eSearchCopy) وخدمة PCT-EDI (وهي خدمة قائمة على بروتوكول نقل الملفات الآمن (SFTP) تُستخدم لأغراض إرسال الوثائق والبيانات)، إلى ضمان تمكن مكاتب تسلم الطلبات والإدارات الدولية والمكتب الدولي من توفير خدمات عالية الجودة بكفاءة واتساق وأدنى قدر من التكاليف الإدارية، أيا كان منشأ الطلبات الدولية.

7. وتوفر الخدمات القائمة على برنامج التصفح للمودعين ومكاتب تسلم الطلبات، حاليا، كل الوظائف اللازمة للمعالجة الإلكترونية لدى مكتب تسلم الطلبات والمكتب الدولي، باستثناء وثائق الأولوية الصادرة عن مكتب الإيداع الأول في شكل ورقي والتي لا يزال يجب إرسالها في ذلك الشكل إلى مكتب تسلم الطلبات أو المكتب الدولي – لا تُقبل النسخ الإلكترونية التي يجربها المودع بالمسح الضوئي. وبالرغم من هذا التقييد، يُستلم نحو 85 بالمائة من وثائق الأولوية إلكترونيا.

8. وهناك نطاق أضيق من الخدمات المتاحة مباشرة لفائدة الإدارات الدولية. وفي وقت إعداد هذه الوثيقة، تركز الخدمات المباشرة أساسا على إرسال الوثائق والمعلومات فيما يخص الإدارات التي لم تقم بأتمتة كاملة للإجراءات المعنية.

(أ) يُتاح للإدارات نفاذ مباشر إلى ملفات المكتب الدولي فيما يخص الطلبات الدولية التي تدخل ضمن اختصاصها، بما في ذلك الوثائق والبيانات البليوغرافية.

(ب) يمكن للإدارات السماح للمودعين والمكاتب الأخرى بتحميل الوثائق الموجهة إليها – الوثائق المُستلمة يمكن إما تنزيلها من واجهة المتصفح (تُرسل إخطارات لبيان أن هناك وثيقة جديدة في الانتظار) أو تُرسل في دفعات عبر بروتوكول SFTP بالنسق ذاته المُستخدم في الوثائق المُستلمة من المكتب الدولي. وسيتم في القريب توسيع نطاق هذا الترتيب للتمكن من إرسال نُسخ البحث بواسطة خدمات نظام ePCT القائمة على برنامج التصفح عندما يُفضّل ذلك على إرسالها عبر بروتوكول SFTP.

(ج) يمكن للإدارات تحميل الوثائق في النظام، سواء لأغراض إرسال الوثائق اللازم إرسالها إلى المكتب الدولي أو لمجرد إتاحة الوثائق على الفور للمودع (يمكن تحقيق هذه النتيجة أيضا باستعمال المزيد من الخدمات المتأتمتة عبر بروتوكول SFTP).

9. وبحلول اجتماع الفريق العامل، ستكون هناك إجراءات قائمة لاستحداث تقارير البحث والآراء المكتوبة لإدارة البحث الدولي (انظر كذلك الفقرة 25 أدناه).

10. وعلاوة على ذلك هناك، من ضمن تقارير الإدارة، ما هو متاح أو يلزم إتاحتها قبل اجتماع الفريق العامل، بما في ذلك:

- (أ) مكاتب تسلم الطلبات - ملخص الطلبات المودعة، بحسب النوع والوضع؛
- (ب) مكاتب تسلم الطلبات وإدارات البحث الدولي - ملخص الطلبات الدولية التي لدى المكتب الدولي علم بها والتي تدخل ضمن اختصاص المكتب عندما تبدو نسخة البحث عالقة؛
- (ج) لإدارات البحث الدولي - ملخص الطلبات الدولية التي لدى المكتب الدولي علم بها والتي تدخل ضمن اختصاص الإدارة عندما يكون تقرير البحث الدولي عالقا؛
- (د) لإدارات الفحص التمهيدي الدولي - ملخص الطلبات الدولية التي يعلم المكتب الدولي بشأنها أن مطالبة قُدمت إلى الإدارة ولكن تقرير الفحص التمهيدي الدولي بقي عالقا.

11. ويُؤمل أن تستخدم المكاتب تلك التقارير بنشاط للمساعدة على إدارة عبء العمل الواقع على عاتقها، بما في ذلك تسريع الكشف عن الحالات المنطوية على مشاكل ومعالجتها. وستُبدل جهود بغرض الارتقاء بتلك التقارير إلى المستوى الأمثل في سبيل زيادة فرص نفاذ المستخدمين، بمختلف احتياجاتهم، إلى المعلومات.

استعمال خدمات نظام المعاهدة الإلكتروني (ePCT) القائمة على برنامج التصفح

12. في وقت إعداد هذه الوثيقة، يتيح نظام ePCT إمكانية إيداع الطلبات الدولية لرهاء 37 مكتبا من مكاتب تسلم الطلبات، لدى 26 مكتبا منها (بما في ذلك مكتب تسلم الطلبات بالمكتب الدولي) خادم يستضيفه المكتب الدولي. ومن المزمع أو من المتوقع أن تُضاف عدة مكاتب أخرى إلى تلك القائمة في المستقبل القريب.

13. وتُتاح لأكثر من 50 مكتبا من المكاتب الوطنية والإقليمية إمكانية النفاذ إلى نظام ePCT بصفة واحدة أو أكثر، أي بصفة مكتب لتسلم الطلبات أو مكتب للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي أو مكتب معين أو مختار. ويستخدم نحو 40 مكتبا من تلك المكاتب، بانتظام، الخدمات القائمة على برنامج التصفح في إطار مهامها الخاصة بالمرحلة الدولية. وتستعمل مكاتب أخرى تلك الخدمات لأغراض التقييم أو لدعم الخدمات المقدمة للزبائن أو أشكال أخرى من أشكال تحديد المشاكل وتسويتها.

14. ويسمح 37 مكتبا من مكاتب تسلم الطلبات للمودعين بتزويدهم بوثائق ما بعد الإيداع من خلال تحميلها باستعمال نظام ePCT. ويستخرج 34 مكتبا من تلك المكاتب الوثائق عبر واجهة نظام ePCT القائمة على برنامج التصفح؛ أما فيما يخص بقية المكاتب فإن الوثائق تُرسل في دفعات من خلال خدمة PCT-EDI. كما تسمح تسع إدارات من إدارات البحث والفحص التمهيدي الدوليين للمودعين من تزويدها بالوثائق من خلال تحميلها باستعمال نظام ePCT.

استعمال خدمة eSearchCopy

15. تُستعمل خدمة eSearchCopy، حاليا، بين 36 زوجا من المكاتب تتألف من ثماني إدارات من إدارات البحث الدولي و19 مكتبا من مكاتب تسلم الطلبات. ويجري تقييم الخدمة لضمان استيفائها التوقعات الخاصة بالجودة والملاءمة من حيث التوقيت عند استعمالها من قبل مكاتب لتسلم الطلبات تختلف من حيث النوع أو تنتهج ممارسات مختلفة - بما في ذلك المكاتب التي تقع قرب الإدارة الدولية أو تبعد عنها كثيرا؛ والمكاتب التي تحيل وثائق أُودعت أساسا بالوسائل الإلكترونية أو نُسخت أساسا بالمسح الضوئي من الورق؛ والمكاتب التي توفر معلومات عن تسديد رسم البحث بواسطة بيانات فردية في نظام ePCT أو عبر دفعة من الإخطارات الصادرة عن نظام مركزي لمعالجة الرسوم.

الفرص والأولويات

التطوير المتوقع إدخاله على الخدمات القائمة على برنامج التصفح

16. بالإضافة إلى طائفة واسعة من التحسينات الطفيفة المتوقع أن تدخل حيز التطبيق في العام المقبل، ستكون التطويرات الرئيسية التي يعتمدها المكتب الدولي إدخالها على خدمات نظام ePCT القائمة على برنامج التصفح في عام 2016 كما يلي:

(أ) إصلاح "شكل وطريقة عرض" التطبيق الخاص ببرنامج التصفح بغرض توفير تصميم أسهل من حيث الاستخدام وأكثر اتساقاً وجاذبية؛

(ب) نظام جديد لإدارة الهوية والنفوذ يمكن المودعين (وربما المكاتب التي تستخدمه) من الدخول باستعمال أنظمة للتحقق تكون أسهل من حيث الاستخدام مقارنة بالشهادات الرقمية الحالية، وتضمن مستوى مماثلاً من الأمن على الأقل؛

(ج) ترتيبات محسنة لتدفق العمل لفائدة مكاتب تسلم الطلبات لتوضيح المعالجة الإضافية المطلوبة وضمان عدم إغفال أي إجراء؛

(د) تحسين استخدام المعلومات القابلة للقراءة آلياً بغرض توفير خدمات محسنة، بما في ذلك استخدام المعلومات المستشهد بها من تقارير البحث الدولي المُرسلة بنسق XML من أجل تحسين فاعلية نفاذ المودعين والمكاتب المعيّنة واختارة إلى الوثائق المستشهد بها، بما في ذلك البراءات المنتمية إلى الأسرة ذاتها والمستندات بخلاف البراءات.

الخدمات الشبكية

17. بالإضافة إلى ذلك، يعكف المكتب الدولي على تطوير مجموعة أولية من الخدمات الشبكية بغرض تقييم الفرص المتاحة ومدى اهتمام المكاتب بتلك الخدمات. ويمكن أن تُستعمل تلك الخدمات لأغراض التفاعلات الآلية شبه الآتية مع المودعين (من خلال أنظمة إدارة البراءات) أو المكاتب. ومن شأنها، في الوقت الحالي، أن تكمل مجموعة الخدمات الدورية القائمة على برنامج التصفح والتي تمثل خدمات التواصل الراهنة، دون أن تحل محلها. والغرض المنشود أولاً هو الأتمتة الفعالة للخدمات حيث يكون اتخاذ الإجراء اللازم، أو على الأقل الإقرار بالاستلام، أمراً ملحاً، أو يمكن تحقيق أوجه كفاءة أخرى من خلال الاستعمال المباشر للبيانات من نظام آخر أو إقرار آلي بالاستلام أو آليات تحقق آني من البيانات. ومن الإمكانيات المتاحة الأخرى إضفاء طابع مركزي على بعض الخدمات التقنية المشتركة للحد من تكاليف التطوير والصيانة وضمان نتائج متسقة بين مختلف المكاتب.

التطويرات المزمع إدخالها على خدمة eSearchCopy

18. أدخل عدد من التحسينات على خدمة eSearchCopy عقب التعقيبات الواردة من المكاتب المشاركة، لا سيما توسيع نطاق الوثائق المتاحة وتحسين البيانات ذات الصلة لتمكين المكاتب من استجلاب المعلومات آلياً إلى أنظمتها بفعالية أكبر. ومن التحسينات الأخرى المزمع إدخالها في المستقبل القريب توافر النص المعالج بتقنية التعرف على الحروف بالمسح الضوئي فيما يخص متون الطلبات التي لم تودع بنسق XML وزيادة تحسين البيانات الجغرافية التي تشترطها إدارات البحث الدولي. وأبرزت تلك العملية أيضاً مشكلات تقنية لا يمكن معالجتها على المدى القريب، ولكنها ستساعد في تصميم مسار العمل التطويري الأعم الذي سيجري في المستقبل.

الاستخدام الفعال لنظام ePCT

19. هناك مسألة تكتسي أهمية بقدر أهمية التطويرات التقنية المدخلة من قبل المكتب الدولي وهي مدى استخدام المكاتب للفرص الجديدة المتاحة للتواصل بفعالية أكبر وتقديم خدمات أفضل بشكل عام للمستخدمين النهائيين، بما في ذلك الغير والمكاتب المعيّنة.

20. وتحقيقاً لهذا الغرض، يقترح المكتب الدولي أن يكون من أولويات المكاتب السماح للمودعين بتزويدها بالوثائق من خلال تحميلها إلكترونياً لضمان ردود سريعة وواضحة وإزالة الحاجة إلى نسخ الوثائق الورقية بالمسح الضوئي. ويعني ذلك أن المكاتب التي لديها أنظمة إلكترونية خاصة بها لإدارة الوثائق ستبدي رغبة في السماح بذلك عبر خدماتها المحلية الخاصة. غير أن معظم المكاتب التي تعمل بصفتها إدارات دولية تعالج كمية كبيرة من الطلبات المودعة عن طريق مكاتب تسلم الطلبات فضلاً عن ما يودع لديها من طلبات. وبالتالي، ينبغي أن يكون نظام ePCT من الخيارات الممكنة لضمان النفاذ الفعال إلى النظام بالنسبة للمودعين الذين ليس لديهم حسابات مستخدمين لدى أي من الخدمات الشبكية التي تتولى الإدارة الدولية تشغيلها بشكل مباشر.

21. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يتمكن المودعون من النفاذ إلكترونياً إلى أكبر قدر ممكن من الوثائق، بما في ذلك الاستمارات والوثائق التي لا يُشترط إرسالها إلى المكتب الدولي. والوثائق التي تكتسي أهمية خاصة في هذا الصدد هي الوثائق التي قد تتطلب رداً ضمن مهلة صارمة، مثل ما يلي:

(أ) الآراء المكتوبة لإدارة الفحص التمهيدي الدولي (PCT/IPEA/408)؛

(ب) الدعوات إلى تسديد رسوم إضافية بسبب انعدام وحدة الاختراع (PCT/ISA/206) أو (PCT/IPEA/405)؛

(ج) الوثائق المستشهد بها خلال البحث الدولي أو الفحص التمهيدي الدولي (لن تُتاح تلك الوثائق في ركن البراءات، ولكنها تُتاح بسرعة للمودع أو المكتب المعين طبقاً للمادة 20(3) دون أعمال أو تكاليف بريدية إضافية بالنسبة للإدارة الدولية)؛

(د) الدعوات الأخرى إلى تسديد رسوم أو تصحيح أوجه نقص أو تقديم وثائق أو التماس تصحيح أو تحديد إدارة دولية مختصة.

22. وفي حين يمكن عموماً ضمان المنافع للمودعين المحليين بتوفير تلك الوثائق من خلال خدمة محلية لمعاينة الملفات، كما ذُكر من قبل، فإن معظم الإدارات تتعامل مع عدد كبير من المودعين من دول أخرى. والأهم من ذلك ربما هو أن بعضاً من تلك الوثائق (وبخاصة نُسخ الوثائق المستشهد بها) قد يكون مفيداً بالنسبة للمكاتب المعيّنة. وبالتالي فمن المهم، مرةً أخرى، إتاحتها من خلال نظام ePCT.

23. وينبغي التركيز على أنه لا يجب على المكاتب توفير تلك الوثائق باستخدام واجهة نظام ePCT القائمة على برنامج التصفح. فيمكن إرسالها باستعمال خدمة PCT-EDI مع رموز الوثائق المناسبة وإتاحتها آلياً للمودعين والمكاتب المعيّنة بشكل خصوصي من خلال نظام ePCT، أو في ركن البراءات لفائدة الجمهور عامة، حسب طبيعة الوثيقة.

المنشورات

24. يُعترَم إدخال تعديل على إجراءات المعالجة الداخلية المؤدية إلى النشر الدولي، ومن شأن ذلك التعديل تحسين الكفاءة وضمان إدارة أفضل للمنشورات الدولية التي تنطوي على بعض الصعوبات، وعلى وجه التحديد الطلبات التي يحتوي فيها الرسم المرافق للملخص على نص (انظر كذلك الوثيقة PCT/WG/9/16).

الوثائق المُرسلة بنسق XML

25. كما أُشير إليه في الفقرة 16(د) أعلاه، بدأ المكتب الدولي في استلام تقارير البحث الدولي والآراء المكتوبة لإدارة البحث الدولي بنسق XML من عدد من الإدارات الدولية. ويرحب المكتب الدولي بشدة باستلام المزيد من تقارير البحث الدولي والآراء المكتوبة والتقارير التمهيدية الدولية عن قابلية الحماية ببراءة بنسق XML أو بنسق نصي من عدد أكبر من الإدارات الدولية. ويشتمل الإصدار القادم لخدمات نظام ePCT القائمة على برنامج التصفح، كما ذُكر في الفقرة 9 أعلاه، على إجراء يهدف إلى استحداث تقارير البحث الدولي والآراء المكتوبة، التي قد تكون مفيدة بالنسبة لبعض الإدارات وتساعد في مناقشة القضايا والشروط بالنسبة لإدارات أخرى.

26. وسيولى اهتمام لوضع وتنفيذ معايير جديدة أخرى لزيادة فعالية تقاسم المعلومات التي تشترطها المكاتب لأغراض معالجة الطلبات الدولية بطريقة فعالة، بما في ذلك المعلومات البليوغرافية العامة والمعلومات الخاصة بالمعالجة، فضلا عن المعلومات الموضوعية من قبيل قوائم التسلسل الواردة في نسق المعيار ST.26 المعتمد مؤخرا.

27. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ داخل خدمة الإيداع الإلكتروني ePCT نظام استجواب لتمكين المودعين من إرفاق ووثائق مُعدة بنسق Microsoft Word بمتون الطلبات، لتُحوّل محتوياتها بعد ذلك إلى نسق XML المحدد في المرفق "واو" من التعليمات الإدارية (مع إصدار تحذيرات عندما تُواجه صعوبات) وتظلّ الوثيقة الأصلية في الملف بنسق ما قبل التحويل طبقا للبند 706 من التعليمات الإدارية. ويُؤمل أن يشجّع العمل في هذا المجال المزيد من المودعين على إيداع الطلبات بأساق النص الكامل في المستقبل، والمساهمة بالتالي في تحسين جودة المعلومات المُقدمة من خلال نظام المعاهدة.

المعلومات الخاصة بالمرحلة الوطنية

28. اعتمدت جمعية المعاهدة، في دورتها السابعة والأربعين المعقودة في أكتوبر 2015، تعديلات على القاعدة 95 من اللائحة التنفيذية للمعاهدة تشترط من المكاتب المعيّنة إرسال معلومات مناسبة التوقيت إلى المكتب الدولي بشأن حالات دخول المرحلة الوطنية والمنشورات الوطنية وحالات منح الحماية على الصعيد الوطني. وستتاح تلك المعلومات عبر ركن البراءات ومعلومات مجمعة للجهات الأخرى المعنية بتوريد المعلومات الخاصة بالبراءات، مما يمكن من توفير معلومات مُحسّنة بقدر كبير بخصوص الحالات التي قد تكون فيها الحقوق الوطنية عالقة أو ممنوحة.

29. وستدخل التعديلات المُدرجة على القاعدة حيّز التنفيذ في 1 يوليو 2017، ولكن المكاتب مدعوة إلى توفير المعلومات قبل ذلك التاريخ إن أمكن ذلك. وهناك عدد من المكاتب المعيّنة التي توفر فعلا معلومات عن دخول المرحلة الوطنية¹. غير أنه يجب توسيع تلك الممارسة لتشمل كل المكاتب المعيّنة، وجعلها أنسب من حيث التوقيت وأوسع لتشمل المعلومات الخاصة بالمنشورات وحالات منح الحماية. وترد قائمة مواصفات إرسال المعلومات الخاصة بالمرحلة الوطنية بنسق XML أو نسق CSV على الموقع الإلكتروني للويبو² وسُحّدت في القريب لتضمينها حكما يتعلق ببيان أرقام المنشورات

¹ يمكن الاطلاع على وضع توافر المعلومات الخاصة بدخول المرحلة الوطنية في خدمة ركن البراءات على الموقع التالي: <https://patentscope.wipo.int/search/en/nationalphase.jsf>.

² انظر الموقع التالي: http://www.wipo.int/patentscope/en/data/national_phase/.

(في الوقت الحالي، لا تنص المواصفات سوى على سرد أرقام الطلبات وتواريخ النشر أو منح الحماية). ويمكن إرسال الاستفسارات حول النسق أو توجيه طلبات الاختبار لضمان صحة الإجراءات الجديدة لإدخال البيانات على العنوان الإلكتروني التالي: patentscope@wipo.int.

30. وبالنسبة إلى المكاتب التي ليس لديها أنظمة مؤتمتة خاصة بها، تتيح الويبو نظام إدارة الملكية الصناعية (IPAS). وذلك النظام يُستخدم الآن من قبل 77 مكتبا (بما في ذلك المكاتب التي لا تستخدمه حاليا لإدارة أشكال أخرى من الحقوق، مثل العلامات التجارية) وينطوي على وحدات تمكن من إرسال المعلومات المطلوبة إلى المكتب الدولي. وهو يسمح أيضا باستخراج معلومات من المكتب الدولي للمساعدة على معالجة حالات دخول المرحلة الوطنية بخصوص الطلبات الدولية المنشورة. والمكاتب التي ترغب في تقييم النشر المحتمل لنظام IPAS، أو الاستفادة من الوحدات لتحسين معالجة حالات دخول المرحلة الوطنية بناء على المعاهدة، مدعوة إلى الاتصال بشعبة حلول الأعمال التجارية لمكاتب الملكية الفكرية على العنوان الإلكتروني التالي: william.meredith@wipo.int.

31. ولأغراض حالات الدخول المبكرة في المرحلة الوطنية قبل النشر الدولي، يجدر التذكير بأن تطبيق ePCT القائم على برنامج التصفح يمكن المكاتب المعيّنة من الإخطار بحالة دخول في المرحلة الوطنية والحصول على إمكانية النفاذ إلى الوثائق والبيانات الببليوغرافية الموجودة في الملف. ومن المزمع أن تُتاح تلك الإمكانية أيضا كخدمة شبكية في المستقبل، بما يمكن من إجراء الوظائف المعادلة آليا.

العلاقة بمنصات الويبو وخدماتها الأخرى الموجهة للمكاتب

32. بالإضافة إلى نظام IPAS المذكور أعلاه، يدير المكتب الدولي خدمات أخرى ينبغي أن تعتبرها المكاتب الوطنية كوسائل كفيلة بمساعدتها في عملها أو بتوفير خدمات إضافية مفيدة لزبائنها من المودعين، وهي تحديدا خدمة الويبو للنفاذ الرقمي (DAS) ونظام الويبو للنفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص (WIPO CASE).

33. وفي حين تُعد خدمة DAS خدمة كان الغرض الأساسي منها مساعدة المودعين في استخدام المجرى التقليدي لاتفاقية باريس لأغراض الإيداع في الخارج، فإنها مُدججة الآن بشكل جيد في نظام المعاهدة ويمكنها السماح للمكاتب الوطنية بتوفير خدمة زهيدة التكلفة لمساعدة زبائنها من المودعين الوطنيين بتقديم وثائق الأولوية بطريقة فعالة لاستخدامها مع طلباتهم الدولية، وبخاصة في الحالة التي يستخدم فيها المودع مكتبا لتسلم الطلبات يختلف عن المكتب الذي أودع فيها المطالبة بالأولوية. وفي عام 2012، كان هناك أكثر من 47 000 من تلك المطالبات استنادا إلى طلبات سابقة في 75 مكتبا وطنيا مختلفا.

34. ويمكن نظام WIPO CASE مكاتب البراءات من تقاسم وثائق البحث والفحص المرتبطة بطلبات البراءات بطريقة آمنة، وذلك لتحسين كفاءة إجراء الفحص الدولي. وستتيح للمكاتب، في سياق المعاهدة، فرصة الاطلاع على تقارير البحث والفحص الخاصة بمجالات دخول المرحلة الوطنية في مكاتب أخرى بالإضافة إلى تقرير البحث الدولي والتقرير التمهيدي الدولي عن قابلية الحماية ببراءة. وفي حين يُزعم إتاحة إصدار محدود من هذا النظام عبر ركن البراءات (بتيح إمكانية النفاذ إلى الوثائق الواردة من المكاتب التي أبدت موافقتها على إتاحة تقارير البحث والفحص الصادرة عنها للجمهور بهذه الطريقة)، فإن الانضمام إلى نظام WIPO CASE سيُتيح للمكاتب إمكانية النفاذ إلى الطائفة الكاملة لتقارير البحث والفحص المتاحة عبر النظام. كما سيُمكن المكاتب المستعدة للقيام بذلك من إتاحة ما تصدره من تقارير البحث والفحص لمكاتب مشاركة أخرى (يمكن أن يساعد نظام IPAS في هذه العملية عند اللزوم). وتورد الوثيقة PCT/WG/9/4 مزيداً من التفاصيل حول نظام WIPO CASE وتشجيعاً لمكاتب جميع الدول الأعضاء في المعاهدة وسائر المنظمات الحكومية الدولية العاملة في إطار المعاهدة على الانضمام إلى منصة نظام WIPO CASE.

35. إن الفريق العامل مدعو إلى الإحاطة علماً بالتطورات المُدخلة على الخدمات الشبكية للمعاهدة، والتعليق على الأولويات المقترحة، وتحديد قضايا أخرى ينبغي منحها الأولوية في الخدمات الشبكية للمعاهدة.

[نهاية الوثيقة]